

د. حماد الرمحي

يكتب:



## سقوط إمبراطورية المال السياسي تحت فرمان الرئيس السيسي



الخزائن، وهما النائب مصطفى البنا، والدكتور مصطفى خليل. في تلك اللحظة لم تسقط «قائمة» أو «اسم» فحسب، بل سقطت أمام أعين الجميع نظرية أن المال السياسي قدز لا يهزم، وانكشفت هشاشة إمبراطورية بناها البعض على الظن بأن الناخب يمكن أن يشتري دافعاً، وأن الصندوق لن يجرؤ على الخروج عن السيناريو المرسوم. وتبقى للتاريخ كلمة واجبة: لولا أن في هذا الوطن رجالاً شرفاء في وزارة الداخلية التقطوا رسالة الرئيس عبد الفتاح السيسي، واستوعبوا معناها العميق، واعتبروا أنفسهم خط الدفاع الأول عن القانون وصندوق الانتخابات، لما انكسرت شوكة تجار وسماسرة المال السياسي، ولما أمكن حماية العملية الانتخابية وصون إرادة الناخبين بهذا القدر من الحسم والوضوح. ومن باب الإنصاف قبل التاريخ، لا بد من توجيه تحية تقدير وإجلال إلى السيد اللواء محمود توفيق وزير الداخلية. والسيد اللواء أحمد عزت مساعد وزير الداخلية مدير أمن الفيوم. والسيد اللواء محمد العربي مدير البحث الجنائي بالفيوم. والسيد العميد محمد ثابت مأمور مركز شرطة إسطا. والسيد المقدم محمد بكرى مفتش مباحث أطمسا. والسيد المقدم هيثم طلبه رئيس مباحث مركز أطمسا. إنهم رجال أذوا الأمانة كما يجب، فلا تحقوا تجار وسماسرة المال السياسي، وفرضوا هيبة القانون في اللجان والمقرات، وحموا سير العملية الانتخابية، وأثروا للصندوق أن ينطق بضمير الناخب لا بسطوة المال، لتبقى إرادة الناس هي الحكم، فضلاً عن «رزم العملات» ولا صفقات الظل الحرام.

السياسي والظهير الشعبي للدولة، فبعض ما جرى لم يكن فقط صراعاً بين مرشحين بل محاولة لاختراع عائلات وبيوت سياسية عريقة لصالح وجوه طارئة، مدعومة ببحار من الأموال مجهولة الهوية، وأختام أحزاب وتنظيمات، أكثر مما هي مدعومة بتاريخ أو خدمات أو رصيد إنساني وسط الناس. أما الحقيقة الراسخة في وجدان الدولة المصرية حكومة وشعباً، فهي أن العائلات والقبائل المصرية الكبرى كانت السند الوحيد الذي استندت عليه الدولة في أحلك اللحظات التاريخية، وهي من ملأت الميادين في الثلاثين من يونيو، وهي من وقفت تحرس الأقسام والكنائس والدواوين الحكومية، حين كان سمسرة المال السياسي يعبثون في ميدان التحرير، ونيان الفتنة تنهش في عرض مصر.

إن إقصاء هذا الظهر الشعبي لصالح «سماسرة السياسة» يعني ببساطة، إضعافاً متمملاً لجذع الدولة الاجتماعي، واستبدال عمق حقيقي بصورة ورقية وتصنعها اللافتات والإعلانات، وهنا جاء فرمان الرئيس ليقول: لن يُختطف البرلمان من فوق رأس الناس، ولن يُختزل الوطن في غرفة أموال مغلقة.

وسط موجة البطالان الإداري في ١٩ دائرة، ودوام الطعون القضائية في دوائر أخرى، برزت دائرة إسطا بمحافظة الفيوم كأنها «المختبر الحي» لهذا التحول الديمقراطي.

لم تكن دائرة إسطا ضمن الدوائر التي أبطلت الهيئة نتائجها، بل وصلت - وفق مسارها الطبيعي - إلى جولة الإعادة، محاطة بضجيج إعلامي وطعون حاولت أن تلحق بها إلى قطار البطالان، قبل أن تستكمل إجراءاتها وتصل إلى الصندوق من جديد، وعندما جرت الإعادة في إسطا بالتزامن مع إعادة الانتخابات في الدوائر الـ ١٩ المنقوضة على مستوى الجمهورية، بدا وكأن القدر يهين هذه الدائرة لتكون امتحاناً عملياً لتوجهات الرئيس: هل سيبقى المال سيد الموقف، أم تخرج من الصندوق مفاجأة أخرى؟

وجاءت الإجابة من قلب الصناديق: سقط مرشحو الحزبين الأقرب إلى الحكومة في هذه الدائرة، مرشح حزب «حماة وطن» ومرشح حزب «مستقبل وطن» وذهبت المقاعد إلى مرشحين مستقلين، لا مدعومين بثقة الناس، لا ينقل



منطق: «ادفع عشان تعدي» الذي حاول بعض الفاسدين تكرسه في السياسة المصرية. ومع أن المشهد القانوني استحوذ على عناوين الأخبار، إلا أن المعركة الأعمق كانت تدور في مكان آخر... في المسافة بين المال



اللواء أحمد عزت مساعد وزير الداخلية مدير أمن الفيوم



المقدم محمد بكرى مفتش مباحث أطمسا



المقدم هيثم طلبه رئيس مباحث مركز إسطا



العميد محمد ثابت مأمور مركز شرطة إسطا

إليها نظيفة، وأن يشعر الناخب بأن صوته لا يشتري ولا يزور ولا يختطف بالمال أو الضغوط أو التلاعب بمحاضر الفرز. ثم جاء الجزء الأكثر حسماً في البيان حيث قال الرئيس: «إذا اقتضى الأمر الإلغاء الجزئي أو الكلي وإعادة الانتخابات في بعض الدوائر، فليقبلوا ذلك «دون تردد». هنا صدرت الإشارة الواضحة إلى أن الدولة مستعدة - من أعلى مستوى - لأن تهدم ما بُني على باطل، ولو كلفها ذلك إعادة المشهد من جديد.

لم تمر أيام قليلة حتى تحوّل هذا الكلام إلى أرقام وقرارات، ففي ١٨ نوفمبر ٢٠٢٥ خرجت الهيئة الوطنية للانتخابات في مؤتمر صحفي لتعلن، بعد فحص الشكاوى ومحاضر اللجان وتقارير غرفة العمليات، إبطال وإلغاء النتائج في ١٩ دائرة انتخابية على المقاعد الفردية، موزعة على ٧ محافظات من محافظات المرحلة الأولى، من أصل ٧٠ دائرة فردية أجريت فيها الانتخابات، وبذلك أعيد رسم خريطة المرحلة الأولى على النحو الآتي: ٢٠ دائرة خسمت نتائجها من الجولة الأولى.

٣١ دائرة انتقلت إلى جولة الإعادة. ١٩ دائرة أُنعت نتائجها بالكامل، وتقرر إعادة الانتخابات فيها من جديد في موعد لاحق.

هذه الـ ١٩ دائرة ليست «تصليلاً فنياً» في هوامش العملية الانتخابية، بل هي ضربة مباشرة في قلب إمبراطورية المال السياسي، ربع الدوائر الفردية تقريباً رأته الجهة المنظمة للانتخابات أن ما وقع فيها من عيوب أو تجاوزات يكفي لإعدام النتيجة وإعادة المشهد من جديد، وهذا وحده كاف ليقول إن ما حدث لم يكن مجرد تصحيح صغير في الهامش، بل انقلاب صريح على

لم يكن البيان الذي أصدره الرئيس عبد الفتاح السيسي تعليقاً على ما جرى من انتهاكات في بعض الدوائر الانتخابية مجرد «تدوينة» على مواقع التواصل الاجتماعي، بل كان في مضمونه وتوقيته ونبرته، أشبه بـ «فرمان رئاسي» حاسم، أعلن فيه بداية نهاية إمبراطورية المال السياسي، وأرسى قواعد المرحلة الجديدة، بأن سيادة الصندوق فوق كل حساب، وإرادة الناخب هي السقف الذي لا يعلو فوقه أحد، مهما تضخمت ثروته أو اشتد نفوذه!!

المرحلة الأولى من انتخابات مجلس النواب ٢٠٢٥، التي دارت رحاها في ١٤ محافظة على امتداد ٧٠ دائرة فردية، واحتشد فيها ١٢٨١ مرشحاً أمام ٥٦٠٦ لجنة فرعية، وضعت نظرياً لخدمة ما يقرب من ٣٥ مليون ناخب، لكنها على أرض الواقع أفرزت مشاركة هزيلة لم تتجاوز - بحسب التقديرات الرسمية - عتبة «ربع» الكتلة التصويتية.

نسبة حضور باهتة لا تُخلّصها العين، عكست حالة مركبة من الإرهاق الشعبي، واللامبالاة السياسية، والشكوك في جدوى المنافسة داخل بعض الدوائر، في مناخ لم تهدأ فيه الهمسات - ولا التصريحات، عن تفوق المال السياسي، وتحالفات النفوذ، وصعود أسماء لا يعرفها الناس إلا مطبوعة على اللافتات والبوسترات، لا منقوشة في وجدان الشارع وسجلات خدمته العامة.

في مثل هذه الأجواء، يسهل على أي نظام أن يخبت ويراء الضم أو التبرير، لكن الرئيس اختار طريقاً معاكساً، خرج ليقول إنه اطلع بنفسه على ما جرى في عدد من الدوائر الفردية، وذكر بأن الهيئة الوطنية للانتخابات هي صاحبة الاختصاص الأصلي في الفحص والفصل، ثم حمل البيان نبرة مختلفة حين وجهها صراحة إلى أن تتخذ القرارات التي «ترضى الله سبحانه وتعالى وتكشف بكل أمانة عن إرادة الناخبين الحقيقية».

هنا تحوّل النص من مجرد توجيه إداري إلى إعلان موقف أخلاقي وسياسي: «لا انتخابات بلا ضمير، ولا نتيجة تعلقو على الحقيقة».

بهذه الكلمات نُقل النقاش من خانة «سلامة الإجراءات» إلى خانة «طهارة الطريق» لم يعد المهم فقط أن نعلن النتائج في موعدها، بل أن تكون الطريق

## «فيتو» الرئيس السيسي يمنح المرشحين المستقلين قبلة الحياة بانتخابات النواب الإدارية العليا في حيثيات إبطال الـ 30 دائرة؛ الهيئة الوطنية امتنعت عن تقديم محاضر الفرز العددي



### نتائج المرحلة الثانية من انتخابات النواب تعبر من الإدارية دون إلغاء ورفض 243 طعنا

للانتخابات وشملت قرارات المحكمة في تلك الطعون كالاتي: رفض ٢٤٣ طعناً على نتيجة المرحلة الثانية، وإحالة ٢٩ طعناً متعلقاً بالمرشحين الفائزين إلى محكمة النقض لعدم الاختصاص، إضافة إلى بطلان طعن واحد بسبب تجهيل عرضة الدعوى، وعدم جواز نظر طعن آخر لسابقة الفصل فيه، فضلاً عن عدم قبول ٦ طعون لانتفاء القرار الإداري.

كما قبلت المحكمة طعنين مقدّمين من المرشح وليد شوقي شاكر، وأمرت بإدراج اسمه بدلاً من المرشح إبراهيم الفضالي في جولة الإعادة المقررة بالنظام الفردي عن الدائرة الرابعة بمحافظة الدهلية (طلطا - نبروه). وأحلت المحكمة الإدارية العليا ٤٠ طعناً على إعلان نتيجة المرحلة الثانية لمحكمة النقض لعدم الاختصاص، كما قررت عدم قبول ٣ طعون آخرين. وشملت محافظات المرحلة الثانية: القاهرة والقليوبية والدهلية والمنوفية والغربية وكفر الشيخ والشرقية ومياط وبورسعيد والإسماعيلية والسويس وشمال سيناء وجنوب سيناء.

وتضمنت أسباب الطعون، بحسب عدد من المرشحين الطاعنين وجود مخالفات وتجاوزات في دوائرهم، منها استخدام «المال السياسي» وتجميع بطاقات المواطنين وتوجيههم للإدلاء بأصواتهم لصوتهم المرشحين بعينهم، ومنع المندوبين من دخول اللجان ومنع حضور الفرز واستلام محاضر الحصر العددي، بالإضافة إلى عدم مطابقة محاضر الفرز بالحصر العددي للناخبين.

والقبض عليهم لإفصاح المشهد أمام الناخبين للإدلاء بأصواتهم بحرية وشفافية. وعقب إعلان النتيجة بالمرحلة الثانية تقدم عدد من المرشحين بمجموعة من الطعون على قرارات الهيئة الوطنية

النواب والتي أجريت في ١٣ محافظة في ٧٢ دائرة انتخابية كادت الرشاوى الانتخابية أن تختفي وكادت كافة المخالفات التي رصدتها الهيئة الوطنية للانتخابات أن تختفي في ظل مطاردة الأجهزة الأمنية لسماسرة الأصوات

مقاعد في جولة الإعادة بالمرحلة الأولى بينما خسر حزب حماة وطن ٧ مقاعد، وخسر حزب الجبهة الوطنية ٣ مقاعد أيضاً في مقابل تقدم للمستقلين بكافة المحافظات. وفي المرحلة الثانية من انتخابات مجلس

الفرز المطلوبة لصناديق اللجان الفرعية، ما اعتبرته المحكمة إخلالاً بواجبها القانوني، وقررت للأخذ بادعاءات المرشحين الطاعنين. واعتبرت المحكمة في جميع الأحكام أن امتناع الهيئة الوطنية للانتخابات عن تقديم جميع محاضر فرز صناديق اللجان الفرعية، رغم تكليفها بذلك «تحوّل عن الوفاء بالتزامها القانوني في إيداع هذه المحاضر التي تحت يدها، بما يحول بين المحكمة وبين إنزال صحيح حكم القانون على الوقائع محل الطعن المائل» خاصة وأن تلك المحاضر بحوزة الهيئة فقط، ولا يمكن للمرشحين الطاعنين الحصول عليها من دون خشيّة أحد لضمان نزاهة العملية الانتخابية بل أعادها الرئيس في مناسبات متتالية ليؤكد للجميع أنه راعي للديمقراطية ويحترم الشعب المصري ورغباته وليؤكد أن مجلس النواب هو إرادة للشعب المصري ولن يأتي نائب عنه إلا بإرادته ليمنح وقتها «فيتو» للهيئة الوطنية للانتخابات في اتخاذ ما تراه مناسياً لذلك.

الضوء الأخضر الذي منحه الرئيس كان بمثابة قبلة الحياة للكثيرين الطامحين في نيل كرسي البرلمان وخدمة أهالي الدائرة بعيداً عن الحسابات السياسية المعقدة، ليأتي بعدها تأكيد الهيئة الوطنية للانتخابات في إعلان نتيجة المرحلة الأولى بإبطال ١٩ دائرة انتخابية.

وأعلنت الهيئة الوطنية عن ٣ أسباب دفعتها لإبطال الدوائر الـ ١٩ وهي عدم تسليم وكلاء المرشحين نماذج الحصر العددي ووجود تفاوت في أعداد في الحصر فضلاً عن تجاوز بعض المرشحين لسقف الدعايا الانتخابية.

نتائج الدوائر المبطله أو بالمعنى الأدق الحصري العددي لتلك النتائج كانت قد أظهرت شخصيات بعينها في المشهد الانتخابي وفي حال اعتماد تلك المحاضر ستخرج النتيجة لصالح مرشحين بعينهم معروفين بالدوائر وسيقتصر وقتها المال السياسي.

وبعد مرور أيام قليلة نظرت المحكمة الإدارية العليا مجموعة من الطعون التي انتهت عليها من قبل المرشحين الطامعين في أن يتأولو نصيباً في الدوائر الملقاة مقدمين كل ما لديهم من مستندات ودوافع تعزز من موقفهم لقبول الطعون.

جاء حكم المحكمة الإدارية العليا والذي يعد الأول من نوعه حكماً تاريخياً ينصف فيه إرادة المصريين والناخبين بإبطال ٣٠ دائرة انتخابية ليصيح إجمالي الدوائر الملقاة ٤٩ دائرة من أصل ٧٠ دائرة وهي دوائر المرحلة الأولى من انتخابات النواب.

وأوضحت المحكمة الإدارية في حيثيات حكمها بقبول الطعون أن الهيئة الوطنية للانتخابات امتنعت عن تقديم محاضر